https://doi.org/10.25130/tjaes.16.52.3.22

أثر الاندماج الدولي على السياسة الانفاقية في العراق للمدة من (2004-2019)

الباحث: حسيب نايل عبدالله
كلية الحقوق
جامعة تكريت
Haseebalraheem6@gmail.com

أ.م.د. خلف محمد حمد
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة تكريت
khalafaljuboori@tu.edu.iq

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة هو إبراز أهمية الاندماج في الاقتصاد الدولي واستعراض مفهوم السياسة الانفاقية واسباب زيادة النفقات في العراق، والتعرف الى أهم مؤشرات الاندماج الدولي واثرها على سياسة العراق الانفاقية، اذ يواجه الإنفاق العام زياده ظاهرية بالنسبة للعراق أسوة بالعديد من بلدان العالم الثالث، ولا تعمل هذه الزيادة على رفع الخدمات المقدمة للمجتمع، كما تواجه الموازنة العامة في العراق تحديات في إطار الاندماج الدولي بسبب زيادة الطلب على السلع والخدمات المنتجة في البلدان الأخرى مما يشكل ضغط على النفقات العامة، وتكتسب هذه الدراسة أهميتها انطلاقا من المكانة التي أصبح يحتلها موضوع الاندماج الدولي خصوصا بالنسبة للدول النامية ومنها العراق تحديدا، والذي يحاول اللحاق بركب العولمة والتكيف مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وان ارتفاع الديون الخارجية وسوء إدارتها، والتوسع في الاستدانة بعد عام 2003 من صندوق النقد الدولي مقابل المطالبة بإصلاحات لا تراعي الحالة الاقتصادية الاستثنائية التي يعيشها البلد، لتصبح هذه الديون (أقساط + فوائد + إصلاحات) عبء على عملية التنمية، كذلك من المشاكل التي واجهة الاقتصاد العراقي تفوق النفقات التشغيلية على النفقات الاستثمارية، ويجب ان تعمل الحكومة على توجيه النفقات العامة للبلد وترشيدها، والعمل على إصلاح بنود النفقات العامة المختلفة، وان تكون ادارة النفقات العامة للدولة كفؤة وتوضع الموازنات من منظور يأخذ في حساباته حجم الموارد التي يحصل عليها البلد، كما ان الحصول على الديون الخارجية يجب ان يكون وفق شروط ما يحتاجه هذا الاقتصاد وليس وفق ما تشترطه المنظمات الدولية ، ووفق فترات طويلة الأمد، ولأغراض تطوير وبناء البنية التحتية، لان النتيجة النهائية لهذه الديون هو تسديدها مع فوائدها لهذه المنظمات.

الكلمة المفتاحية: الاندماج الدولي، الاستثمار الاجنبي المباشر، السياسة الانفاقية، النفقات، مؤشرات الاندماج الدولي.

The impact of international integration on the spending policy in Iraq for the period (2004-2019)

Researcher: Haseeb Nile Abdullah
College of Law
Tikrit University

Assist. Prof. Dr. Khalaf M. Hamad
College of Administration and Economics
Tikrit University

Abstract:

This study aims to highlight the importance of integration into the international economy, review the concept of spending policy, the reasons for increasing expenditures in Iraq, and address the most important indicators of international integration and their impact on Iraq's spending policy-as public framework of

international integration due to the increase in demand for goods and services produced in other countries, which creates pressure on public expenditures and this study acquires its importance based on the position that the subject of international integration occupies, especially for countries Developing countries, including Iraq specifically, Which is trying to catch up with globalization and adapting to the requirements of the new global economic system, and that the rise in foreign debts and their mismanagement, and the expansion of borrowing after the year (2003) from the International Monetary Fund in exchange for the demand for reforms that do not take into account the exceptional economic situation in which the country is experiencing, so that these debts become (installments + Benefits + reforms) a burden on the development process, as well as one of the problems facing the Iraqi economy that exceeds operational expenditures over investment expenditures, and the government must work to direct and rationalize public expenditures of the country, and work to reform the various public, because the end result of these debts is to pay them off with their benefits to these organizations.

Keywords: international integration foreign direct investment spending policy expenditures indicators of international integration.

المقدمة

حدة هذه التغيرات في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين، والعراق بدوره، وعلى غرار الدول النامية الأخرى، سعى إلى مواكبة التحولات والتغيرات التي تحدث على المستوى العالمي، بعد تأكدها من أنه يستحيل اتخاذ موقف الحياد إزاء هذه التغيرات، خاصة وأن العراق كان ينتمي إلى مجموعة الدول التي انتهجت قبل عام 2003 التخطيط المركزي الذي لم يعد مجديا في ظل الانفتاح الاقتصادي، والذي كشف عن بوادر الضعف، مما قاده إلى طرق أبواب صندوق النقد الدولي واتباع سياسات إصلاح واسعة مست كل جوانب الاقتصاد والاتجاه نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وكل هذا يمهد لاندماج أفضل في اقتصاد السوق وما يترك من اثار على سياسة العراق الانفاقية.

مشكلة البحث: في ظل الاندماج الدولي سيتم الانتقال إلى النظام الاقتصادي الحر الذي يعتمد على حرية المبادرة لمواكبة التطورات في السوق العالمية، وبالتالي سيتم الانفتاح على المنتجات والسلع الأجنبية مما يؤدي إلى خلق تحديات جديدة بالنسبة للنفقات الحكومية العراقية على وجه التحديد كون اقتصاد العراق يعتمد على المنتج الواحد، كما يعد القطاع الحكومي هو القطاع المهيمن والذي يلعب دور المحرك الرئيسي والطبيعي في الاقتصاد العراقي الذي يحاول الانفتاح الكلي والاندماج في الاقتصاد الدولي.

هدف البحث: تسعى هذه الدراسة إبراز أهمية ومظاهر الاندماج في الاقتصاد الدولي واستعراض مفهوم السياسة الانفاقية واسباب زيادة النفقات في العراق والتطرق الى أهم مؤشرات الاندماج الدولي وأثرها على سياسة العراق الانفاقية.

فرضيات البحث:

- يشكل مسار الإنفاق العام زيادة ظاهرية بالنسبة للعراق أسوة بالعديد من بلدان العالم الثالث او النامية، ولا تعمل هذه الزيادة على رفع الخدمات المقدمة للمجتمع.

- تواجه الموازنة العامة في العراق تحديات في إطار الاندماج الدولي بسبب زيادة الطلب على السلع والخدمات المنتجة في البلدان الأخرى مما يشكل ضغط على النفقات العامة.

أهمية البحث: تكتسب هذه الدراسة أهميتها انطلاقا من المكانة التي أصبح يحتلها موضوع الاندماج الدولي خصوصا بالنسبة للدول النامية ومنها العراق تحديدا، والذي يحاول اللحاق بركب العولمة والتكيف مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، كذلك الأهمية التي تحتلها النفقات داخل أي اقتصاد باعتبارها النواة الاقتصادية الأولى والتي تساهم في بعث النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية.

منهجية البحث: يعتمد هذا البحث على المنهجية الوصفية والتحليلية في تتبع واستقصاء مادته، بالإضافة الى المنهجية الاحصائية والمستند على سلاسل زمنية وتحليلها للمدة من (2004-2019)، وإجراء بعض الطرق الإحصائية عليها لأجل استنباط النتائج.

المبحث الاول: ماهية الاندماج في الاقتصاد الدولي

لقد أدركت مختلف الدول النامية والانتقالية أنه من الصعب في عالمنا المعاصر على بلد بمفرده تحقيق نمو اقتصادي متسارع وتطور اجتماعي في عصر التكنولوجيا المتقدمة وما يتطلب امتلاكها واستخدامها من مهارات بشرية وموارد مالية وأسواق كبيرة لتصريف منتجاتها وذلك في ظل الإمكانات الذاتية لكل دولة التي لا يمكن أن تحقق تقدما للدولة المعنية دون اندماج فعال في نظام اقتصادي دولي على درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي والاستثمارات والتجارة وغيرها، لذلك سنتعرف في هذا المبحث على الاندماج الدولي من خلال التعريف ومظاهر الاندماج في الاقتصاد الدولي.

المطلب الأول تعريف الاندماج في الاقتصاد الدولي: يعد الاندماج الاقتصادي الدولي هي النهاية التي يصلها مشروع التكاملات الاقتصادية، فتعمل على توحيد الاقتصادات والسياسات كافة، من اجل وجود سلطات دولية عظمى، وجهاز إداري يعمل على تنفيذ السياسات المطلوبة، اذ تتفق الدول المندمجة لتقليص كل منها سلطتها الذاتية والتنفيذية، وهذا يعني أن الاندماج الاقتصادي الدولي التام يعتمد على خطوات محدودة من اجل الوصول الى توحيد هذه السياسات والاقتصادات عبر التوافقات الاقتصادية لمجموع دول العالم (سلامة، 2003: 73).

ويعرف الاندماج في الاقتصاد الدولي (على أنه يعني القيام بإجراءات وسياسات اقتصادية جوهرها الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة والخصخصة) أي الرضوخ لمتطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، عبر الالتزام بمخططات وسياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وما تتطلبه عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من أجل زيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر وأسواق رأس المال، والذي زاد من عملياتها وحفزها التقدم في النقل والاتصالات وتحرير وإلغاء القيود على تدفقات رأس المال والتجارة على المستويين المحلي والدولي. (الحمش، www.iraqcp.org/fakri).

المطلب الثاني مظاهر الاندماج في الاقتصاد الدولي: من أهم المظاهر الدالة على الاندماج في الاقتصاد الدولي، يمكن أن نذكر المظاهر التالية وهي:

أولاً. تفكيك الحواجز الجمركية: يعد رفع او تفكيك الحواجز الجمركية خطوة كبيرة في العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، ولأهميتها يجب التعرف على ثلاث مستويات تتعلق بالتبادل التجاري تعمل على تفكيك الحواجز الجمركية بين الدول، المستوى الاول يمثل التعامل الاقتصادي والتجاري الثنائي في أشكاله المختلفة (شراكة، تبادل حر)، اما المستوى الثاني يمثل التعامل متعدد الأطراف

مع كتل اقتصادية دولية للتفكيك تلك الحواجز الجمركية، وأخيرا يُعد التعامل متعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية المستوى الثالث الأشمل لعملية تفكيك الحواجز الجمركية المتعلقة بالاستيراد، اذ تعد عمليات تفكيك الحواجز الجمركية بمستوياتها المختلفة عناصر مهمة في الاندماج الاقتصادي الدولي (بوكابوس، 2005: 47).

ثانياً. الانفتاح على العالم الخارجي فيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة: تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة صورة اساسية للاندماج الدولي، كما تؤدي السياسة الاقتصادية الانفتاحية على العالم الخارجي دورا متميزا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ونموها وتطورها، وللشركات متعددة الجنسيات دور بارز في تدفقاتها، إذ يجد مناصرو العولمة الانفتاح والعولمة الاقتصادية أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة منافع مختلفة تعكس على اقتصاديات دول تشهد مثل هذه التدفقات الاستثمارية كما يمكن ايجاز المنافع هذه حسب ما يراها مؤيدو الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النقاط الاتية (الزيارة، 2006: 75):

1. تأتي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتبرز كأحد الدعائم الرئيسية لعملية التنمية إلا أن مسألة استقطاب هذه الاستثمارات تحتاج إلى بذل جهود كبيرة لتحسين مناخ الاستثمار، وعند انفتاح بلد معين يسمح بدخول هذه الاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال الشركات متعددة الجنسيات، اذ يمكن جلب التكنلوجيا المتطورة للبلد المضيف بطرق غير هذه الاستثمارات المباشرة، مثال ذلك التعاقدات الإدارية، كذلك عن طريق التراخيص والمنشورات البحثية كذلك شراء التكنولوجيا مباشر، اذ تعد الاستثمارات المباشرة أكثر الطرق في اجتذاب والحصول على التكنولوجيا وبشكل خاص بالنسبة لبعض من أنواع الصناعات مثل الصناعات الاستخراجية ، هذا بالإضافة الى عمل الشركات متعددة الجنسيات على زيادة مقدرة البلدان المضيفة من الاستغلال الجيد للتكنولوجيا.
2. نلاحظ ان البلدان المتخلفة او النامية خصوصا تعاني من مشكلة الديون الخارجية، حيث زادت خلال السنوات الأخيرة، اذ وصل الحال ببعضها حدود الانفجار، لقد أصبحت عاجزة عن تسديد فوائد ديونها، حيث وصلت المديونية الخارجية في البلدان النامية في عام 1980 (500) مليار دولار، وبدلا من استمرار الحصول في هذه البلدان على رؤوس امول تمويلية أو اقراضية وتفاقم من أزمتها، اذ يوجد خيار مجدي اخر هو الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هي التي تفتح الطريق أمام بلدان العالم الثالث للوصول الى الاسواق الدولية لتصريف منتجاتها، وخاصة أسواق بلدان متقدمة، وهذا ما يعد مصدرا للعملة الأجنبية التي تحتاجها البلدان النامية لتطبيق برامجها التنموية (خليل، 2008: 103).
3. ان الهدف الذي تسعى الشركات المتعددة الجنسيات على تحقيقه هو الحصول على أقصى الأرباح، عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقوم به شركات فرعية تابعة لها خاصة في ظل ما تتمتع به هذه الشركات من مزايا تمويلية وقدرتها على الاقتراض من الأسواق المالية العالمية بأفضل الشروط نظرا لسلامة وقوة مركزها المالي، اذ انها تسير في هذا المجال من اجل زيادة عوائدها وتدنية تكاليفها من اجل بلوغ هذا الهدف، مما تحقق عوائد مالية للدول النامية تساهم في عملية التنمية (عبدالعزيز، واخرون، 2010: 125).
4. تعاني الدول النامية والمتقدمة على حد سواء من مشكلة البطالة، اذ تنتهج البلدان المتقدمة بعض السياسات الاقتصادية لمعالجة هذه المشكلة أو الحد منها، فإن المشكلة اكبر تعقيدا في بلداننا النامية، وخاصة التي عانت من وجود ندرة نسبية لرؤوس الأموال المحلية اللازمة التي تستخدم في

للاستثمارات، لهذا يصبح الخيار هو الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضروريا بما يحقق توفير فرص عمل واسعة، كذلك المساهمة في زيادة الأجور المتحصلة، اذ تساعد هذه الاستثمارات على التنمية كذلك تدريب الموارد البشرية واستغلالها بالنسبة للبلدان النامية، والأخذ بنظر الحسبان إن مساهمتها يتوقف على مدى ما تضعه البلدان المضيفة من ضوابط وقيود تعمل على مساعدتها لتحقيق تلك المنفعة، وتعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة احد مظاهر الاندماج في الاقتصاد الدولي (الزيارة، 2006: 76).

ثالثاً. الانفتاح على العالم الخارجي فيما يخص التبادل التجاري ضمن إطار منظمة التجارة العالمية: إن التجارة عامل أساسي في السعي للقضاء على الفقر في العالم، وتحقق للبلدان التي تفتح أبوابها أمام التجارة الخارجية في العادة نمواً أسرع، كما يعد تحريرها نقلة اقتصادية عالمية وخلال السنوات الأخيرة من القرن. العشرين، يعد ارتباط سياسة تحرير التجارة ارتباطاً وثيقاً بسياسة منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) وما تفرضه هذه المنظمة من إجراءات نحو الاندماج في الاقتصاد الدولي، كما يساعد الاندماج في الاقتصاد الدولي على تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر على المستويين المحلي والعالمي وما يتبعه من محاولات لرفع القيود الكمركية هو امر يسهل من حركة الخدمات والسلع، والتحرر من القواعد والإجراءات والقوانين والتشريعات الوطنية التي تفرضها الدول، وأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بات من المتوقع ان يسهل حركة رؤوس الأموال وارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر (شهاب، 2014: 2).

رابعاً. تزايد أهمية السياحة: تكمن اهمية السياحة من خلال العمل على زيادة عدد السائحين وزيادة العائد الاقتصادي الوفير للسياحة، وتعد قطاع هام جدا يمكن أن يلعب دورا هاما في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للعديد من دول العالم إذا ما خطط له وأدير بشكل صحيح، حيث يؤثر رواج السياحة بشكل مباشر على اقتصاد ورواج الصناعات والأنشطة المختلفة التي ترتبط بها، كما تعد السياحة مصدرا من مصادر الدخل القومي للدولة المستقبلة للسياح وعنصرا مهما في استقطاب الاستثمار الخارجي، كما أن حركة السياح عبر العالم وتنقلهم المستمر يعتبر نوع من التبادل الثقافي، كما أنها فرصة كبيرة للتسويق الحضاري وتبادل المعارف وبالتالي المساهمة في اندماجها مع بعضها، وان العديد من البلدان النامية تعتمد في تخطيطها السياحي على خبراء وواضعي برامج من البلاد المولدة للسياح إضافة إلى الهيئات الدولية المتخصصة على غرار المنظمة العالمية للسياحة، كذلك تعتبر السياحة الدولية فرصة كبيرة لعرض المنتجات والاستفادة من خبرات الدول الأخرى من خلال التسويق للمنتجات والتعرف على الصناعات والمنتجات المختلفة لدى الدولة المستقبلة والمقارنة بينها وبين منتجاتهم الأصلية، فيجب على البلدان النامية الأخذ بعين الاعتبار قطاع السياحة كقطاع اقتصادي هام يساعد على التنمية كونه مدر للعملات الأجنبية وخالق لفرص العمل (بوكابوس، 2005: 48).

خامساً. ظاهرة الاندماج المالي الدولي: ابرز ما يمكن التكلم عليه في ظل العولمة هو الانفتاح المالي أو بما يسمى بالعولمة المالية او الاستثمار المالي، خاصة بعد ارتفاع تدفقات مالية في البلدان النامية والمتقدمة بمعدلات مرتفعة، هذا مما يزيد من الفرص الجديدة للمنافع الاقتصادية في الدول النامية، لكن في المقابل قد يحدث مخاطر وأثار وتحديات مختلفة سلبية على الوضع الاقتصادي للبلدان النامية، ويكمن دور عولمة المال في تحرير حركة رؤوس الأموال على اندماج أسواق المال

العالمية، ويعد حجم التدفقات المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي مؤشر من مؤشرات الاندماج الدولي، ويقصد بالاندماج المالي الدولي اندماج الأسواق العالمية بمعنى تجاوز الحواجز الجغرافية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تقف عائقا أمام عمليات التبادل العالمي للسلع والأموال كذلك إزالة القيود التنظيمية والتشريعية والرقابية على التعاملات المالية بالأسواق الدولية، والعمل على تطوير الوسائل والأدوات المالية المتنوعة لمواجهة المخاطر المالية المحتملة تجاه الأسواق المالية، ولا يهمل دور التطور التكنولوجي في وسائل الاتصالات على عولمة النشاط المالي واندماج أسواق المال العالمية حيث يزيد التقدم التكنولوجي من سرعة وسهولة توفر السيولة المالية في الأسواق المالية، كذلك الحصول على المعلومات المالية والاستثمارية بكلف منخفضه. (https://www.albayan.ae/economy)

سادساً. التكنولوجيا: لاريب ان الاقتصاد العالمي قد تغير كثيرا منذ التسعينيات والخطى الحثيثة للتغير التكنولوجي قد تسارعت حاليا إلى حد ابعد وتزايدت قيمة وأهمية البحث والتطوير والصناعات الذكية القائمة على المعرفة من اجل التنافس في الأسواق العالمية، اذ أصبح الاقتصاد الرقمي سمة العصر، وأضحت هذه التكنولوجيات قوة دفع لتيارات تحرير التجارة العالمية وما يترتب عليها من إعادة تأسيس تقسيم العمل الدولي بالتوازي مع تدفقات الاستثمار، اذ أصبحت تمارس دورا أكبر فأكبر مع التوجه العالمي نحو مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة، حيث يرى الكثير من المراقبين أن قطاع التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات يمثل ثورة ذات قيمة مضافة ومحركا للاستخدام المكثف للصناعات القائمة على المعرفة، ومثلما استطاعت هذه التكنولوجيات أن تساهم في النظام الاقتصادي العالمي، استطاعت أيضا أن تفرق ما بين عالمين متمايزين فيما يتعلق بدرجة الاستفادة من هذه التكنولوجيات، وتعد التكنولوجيا فرصة للبلدان النامية حيث أنها تحقق طفرات اقتصادية يمكن من خلالها اللحاق بركب العولمة واندماج الدول في الاقتصاد العالمي القائم على تبادل المعلومات، وتهديدا من حيث أن عدم استخدامها يؤدي إلى زيادة الفجوة الرقمية (بوكابوس، 2005: 48).

المبحث الثاني: السياسة الانفاقية في العراق واسباب زيادتها

في هذا المبحث تم التطرق على مفهوم السياسة الانفاقية ومجموعه من التعاريف التي توضح دور الدولة في توجيه النفقات واسباب زيادتها.

المطلب الأول مفهوم السياسة الانفاقية: بمجموعة من الإجراءات والقرارات يرتبط مفهوم السياسة الانفاقية والتي تستخدمها الدولة لتحديد النشاط المالي للدولة، ومن خلال السياسة الانفاقية تتمكن الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي لحل جميع المشكلات الاقتصادية، كذلك تستخدم كأداة في زيادة أو إنقاص الإنفاق العام بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومحاربة التضخم (رجب، 2011: 2).

اولاً. تعريف السياسة الانفاقية: هي مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة، أو هي السياسة التي تقوم بموجبها الحكومة باستخدام نفقاتها وإيراداتها من أجل تحقيق التأثيرات المرغوبة، واستبعاد التأثيرات غير المرغوبة على الدخل والإنتاج) (دهان، ومهري، 2017: 4).

كذلك يقصد بالسياسة الانفاقية: مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله، فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة

إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة تطورت النفقات العامة حيث زاد حجمها وتعددت أنواعها، وأصبحت السياسة الانفاقية أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية يتم من خلالها إدارة الإنفاق العام، وتعد الأداة الرئيسية للاقتصاد الكلي في صنع السياسات، وتهدف دراسة السياسة الانفاقية إلى معرفة الأثر الذي تولده في حياة المواطنين (Oussama, 2010: 13).

ثانياً. أسباب زيادة النفقات العامة: أصبحت ظاهرة تزايد النفقات العامة من الظواهر المعروفة لماليات الدول المختلفة بسبب ازدياد وتطور درجة تدخل الدولة في الاقتصاد، وترجع هذه الزيادة الى عدة أسباب كالتالي:

1. **الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة:** إن هنالك اسباب متعددة تختلف باختلاف التطور في كل دولة ادت الى زيادة حقيقية في النفقات العامة بمختلف الدول، وان الزيادة الكبيرة في حجم هذه النفقات ترجع إلى أسباب متعددة منها الاتي:

أ. **الأسباب الاقتصادية:** ومنها الزيادة في الدخل القومي، والتوسع في المشروعات العامة، وعلاج التقلبات الاقتصادي (خاصة في حالة الكساد)، فزيادة الدخل القومي تسمح للدولة من زيادة الاقتطاعات منه في صورة تكاليف وأعباء عامة من ضرائب ورسوم وغيرها.

ب. **الأسباب الاجتماعية:** ان تركز السكان في مجاميع بشرية في المدن والمراكز الصناعية يزيد من النفقات المخصصة للخدمات التعليمية، الصحية، الثقافية، المواصلات، المياه والغاز... الخ، ذلك لكون حاجات ومتطلبات سكان المدن أعقد وأكبر من حاجات سكان الريف كما هو معلوم، حيث ان تقديم الإعانات والخدمات الاجتماعية قد ادت الى زيادة النفقات العامة وخاصة النفقات التحويلية (المهاني، 2013: 26-27).

ج. **الأسباب السياسية:** مثل انتشار مبادئ الحرية والديمقراطية التي تجعل الحكومات تميل إلى الإسراف في الانفاق، كذلك اسباب تقصير مسؤولية الإدارة فتلزم فيها الدولة بتعويض الأفراد عن الأضرار التي تسببها لهم أعمال وتصرفات الإدارة العامة، كما أن نمو دور الدولة ومسؤولياتها تحولها من دولة غير مسؤولة إلى دولة مسؤولة، وغيرها من الكوارث الطبيعية التي ادت الى زيادة النفقات العامة (بعلي، ابو العلاء، 2013: 47).

د. **الأسباب الادارية:** ان ازدياد هيئات ومؤسسات الدولة ناجم عن انتقال الدولة من حارسة الى مدخلة مما ضخم الجهاز الاداري فيها وزاد من عدد الموظفين والعاملين، ولمواجهة تكاليف إقامة المؤسسة الإدارية الجديدة ودفع مرتبات وأجور الموظفين قد زاد من حجم النفقات العامة.

ه. **الأسباب المالية:** ان وجود الفائض في الإيرادات وسهولة لجوء الدولة إلى القروض خاصة الداخلية قد زاد من حجم النفقات العامة في العديد من الدول تحت تأثير عدة عوامل ذات صبغة مالية صرفة، كذلك للدولة امتيازات السلطة العامة تمكنها من زيادة حجم نفقاتها (سمر، 2018: 13-14).

و. **الأسباب العسكرية:** ان التقدم العلمي الهائل في صناعة الأسلحة وانتشار فتيل الحروب بين الدول قد زاد من حجم الجيوش وتسليحها، وحصول اغلب الدول على أحدث الأسلحة بدل القديمة قد زاد من حجم النفقات العامة، وان هذه الجاهزية من قبل الدول واختلاف القدرات العسكرية قد زاد من حجم الحروب، مما أدت الى دمار في الكثير من البلدان، مسببه في زيادة النفقات والتعويضات على المنكوبين ومعاشات التقاعد للمحاربين والأرامل (عواضة، قطيش، 2013: 337).

ز. **التبادل اللامتكافئ:** أن التبادل غير المتكافئ وضعف موقع البلدان المتخلفة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي كانت سبب في زيادة النفقات الحكومية لتلك الدول، كذلك خسائر البلدان النامية في علاقات

التبادلية غير المتكافئة مع البلدان المتقدمة قد ادت الى تدهور في شروط التبادل التجاري العالمي وانخفاض أسعار الصرف في الاسواق النقدية الدولية وارتفاع نسبة التضخم المستورد، وتؤدي القيود الحمائية على صادرات البلدان النامية من قبل الاقتصاد العالمي الى تزايد النفقات العامة بشكل كبير بسبب زيادة اسعار الاستيرادات الضرورية وانخفاض اسعار الصادرات (سمر، 2018: 13).

2. **الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة:** يقصد بها حدوث زيادة في النفقات العامة مع عدم حدوث اي زيادة في الخدمات العامة أو المنافع العامة، كما تحدث الاسباب الظاهرية في البلدان النامية ذلك لصعوبة الواقع الاقتصادي الذي تعيشه تلك البلدان ولا يمكن حدوث اي زيادة فيه، اي تكون الزيادة رقمية في النفقات العامة دون أن يقابلها اي زيادة في كمية السلع والخدمات المقدمة للمجتمع (الجبوري وشاني، 2013: 158).

ويمكن تحديد الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة على النحو الاتي:

أ. **تدهور قيمة النقود:** يقصد بتدهور قيمة النقود ب (انخفاض قوتها الشرائية) وهو سبب من اسباب زيادة النفقات الظاهرية، مما يقلل حجم السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها من قبل بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات، أي زياد الكتلة النقدية التي تنفقا الدولة دون حصول زيادة في السلع والخدمات التي يحصل عليها المجتمع، ومن هنا تعد الزيادة ظاهرية التي لا يترتب عليها زيادة في المنفعة الحدية (سمر، 2018: 14).

ب. **اختلاف الفن المالي:** يعد تغير الفن المالي المستخدم في تنظيم الحسابات المالية من اسباب زيادة النفقات العامة، أي لا يعتمد على فكرة الموازنة الصافية والتي تقوم اساساً على قاعدة تخصيص الايرادات العامة وانما القيام على اساس أعداد الموازنة العامة وفقاً لقاعدة الشمول، اذ تقوم بعض المؤسسات بأجراء مقاصة في موازنتها عندما تقوم بطرح نفقاتها من الايرادات التي تقوم بتحصيلها والتي لا تظهر في موازنتها سوى فائض الايرادات على النفقات (الجبوري وشاني، 2013: 159).

ج. **زيادة السكان واتساع مساحة الدولة:** ان الزيادة الحاصلة في عدد السكان واتساع مساحة الدولة تعد من اسباب زيادة النفقات العامة، أي في كل زيادة في حجم السكان تحدث زيادة مقابلة في النفقات لكن ليس بنفس نسبة زيادة السكان، وتكون الزيادة في النفقات العامة ناجمه عن زيادة عدد السكان، كذلك اتساع مساحة البلاد لا تؤدي الى زيادة النفقات العامة بسبب ضم قطعة جديدة أو الاتحاد بين بلد وأخر، مما يؤدي الى ضم سكان جدد فتزداد النفقات العمومية ازديادا نسبيا لا يكون له الأثر نفسه فيها لو كانت الزيادة مطلقة (سمر، 2018: 15).

المطلب الثاني اسباب تزايد النفقات العمومية للعراق: لاحظنا وخلال العقود الأخيرة ان العراق يمر بمستويات مرتفعة من التضخم، وخاصة خلال فترة التسعينيات من القرن المنصرم وصلت مستويات التضخم الى نسب قياسية، بسبب الانقطاع شبه التام لتصدير السلعة الرئيسية في العراق وهي النفط الخام اذ يعد عصب الاقتصاد العراقي نتيجة العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الامم المتحدة على العراق بسبب غزوه للكويت، لذلك اصبح العراق يعاني من عجز في تمويل الإنفاق العام بسبب تدني مستوى الإيرادات المختلفة الأخرى ومنها ايرادات الضرائب هي الاخرى كذلك عانت من التخلف الكبير، مما جعل الحكومة العراقية تلجأ الى الاصدار النقدي الجديد لتمويل الموازنة العامة، اذ ان الاصدار النقدي الجديد اوصل سعر صرف العملة العراقية إلى مستويات

متدنية جداً تجاه العملات الأجنبية ولاسيما الدولار الأمريكي، ولم تتوقف المشكلة الاقتصادية التي يمر بها العراق عند هذا الحد وانما ادت الى ارتفاع هائل في مستوى الاسعار العام بسبب ندرة الخدمات والسلع المنتجة محلياً كذلك نقص المستورد منها نتيجة الحصار الجائر الذي يمر به البلد كذلك انخفاض انتاجية قطاعات الإنتاج المختلفة وتراجع دورها في المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي للعراق، هذه الصورة تمثل حال اقتصاد العراق قبل شهر نيسان من عام 2003، اما الفترة اللاحقة لهذا التاريخ شهدت هي الأخرى نسب مرتفعة من التضخم قد زادت مستوياتها السنوات السابقة، بسبب تعطل العديد من المنشآت الاقتصادية وارتفاع أسعار المشتقات النفطية، ان اندماج العراق في الاقتصاد الدولي الغير مدروس كان سبب في تصاعد كلفة المنتج المحلي واستيراد للتضخم النقدي، كذلك ارتفاع المرتبات والأجور لمنتسبي الدولة وشبكة الرعاية الاجتماعية قد زاد من الطلب المحلي على السلع والخدمات (الزيارة، 2011: 15)، وان هذه المشاكل والمسببات مجتمعه قد انعكست بمجملها على تصاعد أسعار السلع والخدمات وبوتيرة مرتفعة خلال المدة من (2004-2019)، ومن خلال ما تقدم سيتم الوقوف على تطورات النفقات العمومية في العراق للمدة المذكورة والاسباب التي يمكن ان تكمن خلف تصاعد هذه النفقات، وسوف نستبعد التغير الحاصل على القوة الشرائية في النقود وخلال المدة المذكورة من (2004-2019)، ومن خلال اعتماد الأرقام القياسية لأسعار المستهلك وحسب اسعار عام 1993، ومن خلال الاستعانة بالمعادلة الآتية سيتم استخراج الزيادات الحقيقية في النفقات العمومية ونستبعد الزيادات الظاهرية والمتمثلة في التصاعد العام في مستوى الأسعار.

$$\text{النفقات العامة بالأسعار الثابتة} = \frac{\text{نفقات عامة بالأسعار الجارية}}{\text{المستوى العام للأسعار}} \times 100$$

وبتطبيق المعادلة الرياضية في أعلاه على النفقات العمومية في العراق للمدة (2004-2019) ويوضح فيها اثار التضخم الحاصل والارتفاع في الأسعار على النفقات، وتم توضيح ذلك في جدول (1).

ملاحظة: اذ تم حسابنا للعمود الثالث في الجدول (1) من خلال المعادلة:

$$\text{النفقات العامة بأسعار 1993} = \frac{\text{النفقات العامة بالأسعار الجارية}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك}} \times 100$$

الجدول (1): النفقات العامة بالأسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة (2004-2019)

السنة	النفقات العامة بالأسعار الجارية (مليون دينار)	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 1993 = 100	النفقات العامة بأسعار 1993 (مليون دينار)
2004	32,117,491	8,815.6	364325.6386
2005	26,375,175	12,073.8	218449.6596
2006	38,076,795	18,500.8	205811.6136
2007	39,031,232	24,205.5	161249.435
2008	59,403,375	24,851.3	239035.2819
2009	52,567,025	24,155.1	217622.883
2010	70,134,201	25,020.2	280310.3133

السنة	النفقات العامة بالأسعار الجارية (مليون دينار)	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 1993 = 100	النفقات العامة بأسعار 1993 (مليون دينار)
2011	78,757,666	26,420.7	298090.7622
2012	105,139,576	28,020.4	375225.1074
2013	119,127,556	28,540.0	417405.5922
2014	113,473,517	29,180.1	388872.9545
2015	82,813,611	29,600.8	279768.1515
2016	73,571,003	20,820.6	353356.7861
2017	75,490,115	20,860.3	361884.1292
2018	462,754,595	20,880.7	2216183.342
2019	438,874,221	20,860.1	2103893.179

الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، زائد وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، النشرات السنوية للمدة (2004-2019).

يتضح من الجدول (1) آثار الارتفاعات المتزايدة في الأسعار على النفقات العمومية، بحيث حصل انخفاض في قيم النفقات العامة بالأسعار الجارية في بعض السنوات من العشرات من التريليونات لتصبح بضع مئات فقط من مليارات الدنانير بالأسعار الثابتة، ويمكن الوقوف والتركيز على أثر الارتفاع الحاصل في الأسعار على مستوى الإنفاق العام عن طريق طرح النفقات. الحقيقية بأسعار (1993) من النفقات الجارية، فيمثل الفرق الحاصل الزيادة الظاهرية في النفقات العمومية والناجمة عن التضخم الحاصل. ويتم استبعاد الزيادة التي تحصل في النفقات جراء الانخفاض الذي يحصل في النقود، وتستخرج النفقات بالأسعار الثابتة، لا يقصد الحصول على زيادة حقيقية في النفقات العامة للدولة، كذلك يتطلب ان نعمل على إلغاء أثار الزيادة في السكان على الانفاق العام. ولوصول الهدف نستعين بالخطوات المتسلسلة للجدول (2)، فابتداءً يستخرج نصيب الفرد من النفقات العمومية وذلك عن طريق قسمة النفقات العامة بالأسعار الثابتة (التي قد تم حسابها سابقاً) على تعداد سكان البلد بالنسبة لكل سنة من سنين البحث، وقد تم حساب تغير السكان من خلال ضرب المؤشرين فيتم الحصول على الارتفاع والزيادة الظاهرية بنفقات الحكومة التي ذهبت لمواجهة زيادة السكان.

الجدول (2): النمو السكاني وأثره في زيادة النفقات العمومية للعراق خلال المدة (2004-2019)

السنة	النفقات العامة بأسعار 1993 (مليار دينار) (1)	السكان (مليون نسمة) (2)	متوسط نصيب الفرد من النفقات (3)=(1÷2)	التغيّر في السكان (4)	الزيادة الظاهرية (5)=(4×3)	النفقات الحقيقية (6)=(1-5)
2004	364325.6386	27139000	0.013424431	799000	10726.12037	353599.5182
2005	218449.6596	27963000	0.007812097	824000	6437.167928	212012.4917
2006	205811.6136	28810000	0.007143756	847000	6050.761332	199760.8523
2007	161249.435	29682000	0.005432566	872000	4737.197552	156512.2374
2008	239035.2819	31895000	0.007494444	213000	1596.316572	237438.9653
2009	217622.883	31664000	0.00687288	210000	1443.3048	216179.5782

السنة	النفقات العامة بأسعار 1993 (مليار دينار) (1)	السكان (مليون نسمة) (2)	متوسط نصيب الفرد من النفقات (3)=(2÷1)	التغيّر في السكان (4)	الزيادة الظاهرية (5)=(4×3)	النفقات الحقيقية (6)=(1-5)
2010	280310.3133	32490000	0.008627587	376000	3243.972712	277066.3406
2011	298090.7622	33338000	0.008941471	848000	7582.367408	290508.3948
2012	375225.1074	34208000	0.010968929	870000	9542.96823	365682.1392
2013	417405.5922	35096000	0.011893253	888000	10561.20866	406844.3835
2014	388872.9545	36005000	0.010800526	909000	9817.678134	379055.2764
2015	279768.1515	36934000	0.007574813	929000	7037.001277	272731.1502
2016	353356.7861	36000000	0.009815466	934000	9167.645244	344189.1409
2017	361884.1292	37139000	0.009744046	1139000	11098.46839	350785.6608
2018	2216183.342	38124000	0.058130924	985000	57258.96014	2158924.382
2019	2103893.179	39127000	0.053770879	1003000	53932.19164	2049960.987

المصدر: العمود الثاني من الجدول (1)، العمود (3) في الجدول: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء لسنوات متعددة. تم حساب الاعمدة (4-7) من قبل الباحثان.

يتبين من الجدول (2) الزيادة الحاصلة بالنسبة للنفقات العمومية هي زيادة ظاهرية بدليل عند استبعاد نمو السكان وأثره يؤدي إلى انخفاض النفقات وأكثر من ذلك يؤدي إلى تناقصها لبعض السنين، أي ان زيادة السكان كان له الاثر المباشر في زيادة النفقات دون ان يؤدي الى زيادة الخدمات المقدمة او رفع مستوى النمو الاقتصادي في البلد.

المبحث الثالث: العراق في ظل بعض مؤشرات الاندماج الدولي

سار العراق بعد 2003 وبشكل مفاجئ وبدون خطط مدروسة بالدخول في النظام الاقتصادي العالمي والذي يدار من قبل الرأسمالية العالمية، وقد أصبح العراق أحد اجزاء النظام الاقتصادي العالمي، كما يمكن ان نوضح مدى اندماج العراق في الاقتصاد الدولي عن طريق المؤشرات التالية:

المطلب الأول مؤشر الانكشاف التجاري: يعد مؤشر الانكشاف التجاري من أهم المؤشرات التي تعطي صورة واضحة عن الوضع الاقتصادي، الذي يمثل مجموع نسبة كل من الصادرات والاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي كما في القانون التالي:

$$\% = \frac{\text{الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100 \quad \frac{\text{الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100$$

ان ارتفاع هذه النسب يعني زيادة درجة الاعتماد على الخارج، وبالتالي التأثير في مسيرة البلد النامي واختفاء استقلاله الاقتصادي على المدى البعيد (قبسة، www.sudaneseonline.com). اذ لا بد لنا من تحليل مكونات هذا المؤشر لغرض الوصول الى الحقائق التي توضح مدى حاجة هذا الاقتصاد للخارج، ومن الجدول (3) الذي يوضح نسبة التجارة الخارجية صادرات زائد الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة من (2004-2019)، فالنسبة (81%) لعام (2004) هي أعلى نسبة انكشاف تجاري على الخارج خلال مدة الدراسة، ثم اخذت بالانخفاض وبمستويات متقاربة لتكون في عام (2019) بنسبة انكشاف تجاري (60%) وبذلك فان ارتفاع مؤشر الانكشاف التجاري للعراق يدل على مدى اعتماد هذا الاقتصاد على الخارج فيؤدي استنزاف الاحتياطي النقدي للبلد مما يقود البلد الى الافلاس ومن ثم الركود الاقتصادي والبطالة.

الجدول (3): مؤشر الانكشاف التجاري للاقتصاد العراقي للمدة (2004-2019)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي GDP (مليون دولار)	نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	المؤشر %
2004	47,959	44	37	81
2005	64,000	36	37	73
2006	95,588	21	31	52
2007	111,504	18	35	53
2008	130,204.0	27	48	75
2009	111,300.4	34	35	69
2010	134,800.6	32	38	70
2011	185,749.7	25	42	67
2012	218,032.2	25	43	68
2013	232,497.2	25	38	63
2014	228,490.9	23	36	59
2015	171,136.0	22	25	47
2016	172,478.7	19	23	42
2017	191,197.3	20	30	50
2018	212,406.5	21	41	62
2019	216,765.7	21	39	60

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث للسنوات (2004-2019).

المطلب الثاني مؤشر المديونية الخارجية: تمثل المديونية الخارجية كمؤشر للاندماج الدولي من خلال نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي الذي يقيس عبء المديونية الخارجية في الدول المدينة، وهو مؤشر ذا طابع إحصائي يعتمد على النسب المئوية، ويشير الى قدرة هذه الاقتصادات على تحمل أعباء هذه الديون ومدى استمراريتها على الالتزام بذلك (الخفاجي، 2005: 34). وإذا ما اخذنا اجمالي مديونية العراق التي بلغت (140) مليار دولار منذ عام (1990) ولغاية عام (2003) (وزارة المالية العراقية، 2009: 5). ومن الجدول (4) نلاحظ ديون العراق اخذت بالتراجع حتى عام (2019) الذي وصل فيه نسبة الدين الخارجي الى (68) مليار دولار، أما إجمالي الناتج المحلي الاجمالي لعام (2019) الذي بلغ (216.7) مليار دولار بالأسعار الجارية لتكون نسبة هذا المؤشر في الاقتصاد العراقي (31.3%). ان هذا الدين المتراكم من جراء الحروب والازمات وما تحمله العراق من فوائد خدمة الدين زائد اقساط الدين جعلت منه كتله نقدية كبيرة تمثل جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي، ليكون عبئاً يضاف على كاهل هذا الاقتصاد من خلال سداد هذه الديون، كذلك يسبب عجز دائم في الموازنة بسبب الفوائد مما تؤدي

إلى انخفاض مستوى النمو الاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة، هذه المبالغ لو استغلت في بناء البنية التحتية لكان لها دور كبير في النهوض بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الجدول (4) مؤشر نسبة اجمالي الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2019)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي GDP مليار دولار	الدين العام الخارجي مليار دولار	المؤشر %
2004	47.9	108.6	226.7
2005	64	78.8	123.1
2006	95.5	61.1	63.9
2007	111.5	50.2	45.0
2008	130.2	51.5	39.5
2009	111.3	41.2	37.0
2010	134.8	57.0	42.2
2011	185.7	61.2	32.9
2012	218.0	50.2	23.0
2013	232.4	73.1	31.4
2014	228.4	75.2	32.9
2015	171.1	98.0	57.2
2016	172.4	114.6	66.4
2017	191.1	122.9	64.3
2018	212.4	123.4	58.0
2019	216.7	68	31.3

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث للسنوات (2004-2019).

المطلب الثالث مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق: تكمن فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق لما يقدمه من خدمات التنمية الاقتصادية وتخفيف اعبائها ومساهمته في تنشيط الادخار، ففي الوقت الذي يمثل فيه انسيابية اضافية لحجم المواد الحقيقية المتاحة للاستخدام، فانه يتضمن امكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية ويترتب عليه تفعيل موارد عاطلة، لما لديه من امكانيات في نقل التكنولوجيا ورأس المال والمهارات التنظيمية والتسويقية، بالإضافة إلى توسيع التجارة الخارجية وتوفير الوظائف وتسريع التنمية الاقتصادية والاندماج في الاسواق العالمية (العضاض، 2007: بدون صفحه) واذا نظرنا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو اقتصاديات الدول، كما هو الحال بالنسبة للعراق فالاستثمار الأجنبي يعد أحد دعائم النمو الاقتصادي، اذ يودي الى زيادة طاقة البلد الانتاجية، حيث ان كلما حصلت زيادة في كمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة يزداد معه معدل نمو الاقتصاد عبر الزيادة في القيمة المضافة والانتاجية (عمران، 2013: بدون صفحة) وبعد عام 2003 أصبح الاحتلال يمثل شخصية

المستثمر خصوصا بعد اصدار الحاكم المدني لسلطة الائتلاف الموقتة (بول بريمر) القانون رقم (39) لسنة 2004 الذي فتح الباب على مصراعيه وجعل العراق مستباحا للمستثمرين الأجانب بما يحقق مصالحهم دون أن يضع ضوابط تعد بالنفع للبلد (ابو بكر، 2012: بدون صفحة) وفي عام 2006 صدر قانون الاستثمار العراقي رقم (13) والذي شرع لغرض زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمل على تطويرها وجلب خبرات تقنية وعلمية من اجل تنمية موارد البلد البشرية لغرض ايجاد فرص العمل للعراقيين لتشجيع الاستثمار، ودعم عملية تأسيس المشاريع الجديدة في البلد وشمولها بالتوسيع والتطوير على مختلف الأصعدة وتقديم امتيازات كثيرة واعفاءات لهذه المشروعات، ولكن لازال الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفا وغير مستقر في العراق حتى بعد صدور القانون المذكور، وهذا نتيجة لأسباب كثيرة منها فقدان الاستقرار الأمني والسياسي، والفساد الاداري والمالي، وعدم البنية التحتية غير الصالحة والتحديات الأمنية تعد عقبة صعبة أمام الاستثمارات الأجنبي المباشرة في البلد (كريم، 2012).

الجدول (5): تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق للفترة (2004-2019)

السنوات	تدفقات FDI الى العراق (مليون دولار)
2004	300
2005	515.3
2006	78.0
2007	963.9
2008	1,822.1
2009	1,370.1
2010	1,271.3
2011	1,716.3
2012	1,928.2
2013	2,910.9
2014	-4,904.1
2015	-3,168.6
2016	7,721.9
2017	5,110.2
2018	5,073.5
2019	3,285.1

المصدر: الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث للسنوات (2004-2019).

ويتضح من الجدول (5) إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق العام 2004 اخذت بالظهور بمقدار (300) مليون دولار وذلك بعد الاستقرار النسبي للأوضاع الأمنية، لتبلغ بعد ذلك الى حوالي (515,3) مليون دولار خلال العام 2005، أما خلال العام 2006 لقد تم انخفاض الاستثمارات الى (78.0) مليون دولار ويعود السبب لتدهور الأوضاع الأمنية في البلاد،

وأيضا بسبب الفساد الإداري والمالي المستشري، وبعد ذلك ارتفع في عام 2007 ليصل الى نحو (963.9) مليون دولار، واستمر تدفق الاستثمارات الى العراق بالتزايد حيث وصل حجم الاستثمار الأجنبي في عام 2011 إلى نحو (1,716.3) مليون دولار، ليعود وينخفض بعد ذلك عام 2014 الى نحو (4,904.1-) مليون دولار أي خروج الاستثمارات من العراق وذلك بسبب التدهور الأمني الذي حصل في النصف الثاني من السنة ويعد اعلى تراجع بسبب سيطرة التنظيمات الارهابية على المحافظات الغربية من العراق، في حين تصل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق اكبر ارتفاع لها في العام 2016 حيث بلغ (7,721.9) مليون دولار، ويعد السبب في هذه الزيادة في تدفقات الاستثمارات ناجمة عن استقرار الوضع الأمني في تلك المدة كذلك اعمار المناطق المحررة من التنظيمات الارهابية.

وتكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي من خلال دوره المهم في تحفيز النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة البطالة والتقليل من الضغوط المفروضة على الموازنة الحكومية، كذلك له أثر في تنويع القاعدة الاقتصادية كون اقتصاد العراق يعتمد بصورة كبيرة على القطاع النفطي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. عند تتبع النفقات العمومية في العراق نلاحظ ارتفاعا النفقات ارتفاع مهم خلال السنوات المختلفة، وان الزيادة الحاصلة في غالبيتها هي ظاهرية، وهنالك سبب رئيسي خلف ذلك هو معدلات تضخم مرتفعة يشهدها العراق. بحيث كان معظم الزيادة في النفقات العمومية من اجل مواجهة ارتفاع مستوى الاسعار العام، وعدم وصوله الى تحقيق منفعة عمومية للمجتمع العراقي.
2. ان استخدام عدد من المؤشرات الاقتصادية لقياس مدى العلاقة والاعتماد للاقتصاد العراقي على الخارج، تبين أن نسبة هذه المؤشرات مرتفعة جداً، وهذا يدل على مدى عمق تبعية هذا الاقتصاد الى اقتصادات دول العالم الاخرى وعدم توازن هذه العلاقة التي تصب في مصلحة الدول الأخرى.
3. ارتفاع الديون الخارجية وسوء إدارتها، والتوسع في الاستدانة بعد عام (2003) من صندوق النقد الدولي مقابل المطالبة بإصلاحات لا تراعي الحالة الاقتصادية الاستثنائية التي يعيشها البلد، لتصبح هذه الديون (إقساط + فوائد + إصلاحات) عبء على عملية التنمية.
4. ومن المشاكل التي واجهة الاقتصاد العراقي تفوق النفقات التشغيلية على النفقات الاستثمارية، وهذه النفقات لا تنسجم مع حجم الأهداف المخطط لها.

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة تكثيف مساعي الحكومة من اجل توجيه النفقات العامة للبلد وترشيدها، والعمل على إصلاح بنود النفقات العامة المختلفة وجوانبها، ويجب ان تكون ادارة النفقات العامة للدولة كفؤة وتوضع الموازنات من منظور يأخذ في حساباته حجم الموارد التي يحصل عليها والأهداف التنموية. وأن يكون شعار من يصنع القرار ويتخذه هو أن العبرة ليس في حجم الإنفاق، يجب ان تترك النفقات اثار مهمة لا فراد المجتمع ترفع من مستواهم الاقتصادي.
2. العمل على انشاء بيئة جاذبة للاستثمارات التي تخدم عملية التنمية وذلك عن طريق تقديم كل المقومات المشجعة للاستثمارات كذلك تقديم إعفاءات ضريبية للمستثمرين الاجانب وتخصص للمستثمرين اراضي تكون ملائمة لمشاريع الانتاج.

3. ان الحصول على الديون الخارجية يجب ان يكون وفق شروط ما يحتاجه هذا الاقتصاد وليس وفق ما تشترطه المنظمات الدولية، ووفق فترات طويلة الأمد، ولأغراض تطوير وبناء البنية التحتية، لان النتيجة النهائية لهذه الديون هو تسديدها مع فوائدها لهذه المنظمات.
4. العمل على زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي والتقليل من دور القطاع الحكومي او العام اذ ان القطاء الخاص يحافظ على الموارد ويقلل من الهدر فيها أكثر من القطاع الحكومي.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. أبو بكر، محمد، مميزات النفط العراقي الجاذبة للاستثمار، العراق، مقال في جريدة الاتحاد العدد 35، 2009.
2. بعلي، محمد الصغير، أبو العلاء، يسرى، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
3. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرات السنوية للمدة 2004-2019
4. بوكابوس، سعدون، العولمة تهديدات وفرص للبلدان السائرة في طريق النمو، دورية الدراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الانسانية، العدد 5، مارس 2005.
5. الجبوري، مهدي سهر، وشاني، سلام كاظم، تحليل العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي في العراق، بحث منشور في مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد الثاني العدد الثامن، 2013.
6. حسن عواضة، عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة (دراسة مقارنة)، طبعة أولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2013.
7. الخفاجي، ناهدة عزيز مجيد، اتجاهات توظيف الديون الخارجية في العراق وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية للمدة (1980-2000) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2005.
8. خليل، محمود حميد، التبعية الاقتصادية وازمة المديونية الخارجية للبلدان النامية وانعكاساتها على اقتصادياتها مع التركيز على اقتصاديات البلدان العربية، بحث منشور، 2008.
9. دهان، محمد، ومهري، عبد الحميد، دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي، بحث منشور، 2017.
10. رجب، محمد كمال حسين، أثر السياسة الانفاقية في التضخم في فلسطين، رسالة مقدمة الى عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر-غزة، 2011.
11. الزيارة، كمال عبد حامد، تطور النفقات العامة وهيكليتها في العراق، بحث منشور، 2011.
12. الزيارة، كمال عبد حامد، الاستثمار الأجنبي المباشر المنافع والمساوئ، بحث منشور في مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد (7)، 2006.
13. سلاطني، هاجر، سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، رسالة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف-الجزائر، 2014.
14. سلامة، محمد علي، الانفتاح الاقتصادي واثاره الاجتماعية على الاسرة، طبعة اولى، الاسكندرية، دار الوفاء الدنيا للطباعة والنشر، 2003.
15. سمر، سومية، تحليل وقياس ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر، رسالة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2018.

16. شهاب، محمد عبدالحميد محمد، أثر الانضمام الى منظمة التجارة العالمية في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر وهيكل توزيعه داخل العربية السعودية، بحث منشور في بحوث اقتصادية عربية، العدد (66)، ربيع 2014.
17. عبدالعزيز، احمد، واخرون، الشركات المتعددة الجنسيات واثرها على الدول النامية، بحث نشور في مجلة الادارة والاقتصاد، العدد (85)، بغداد، 2010.
18. العضاض، كامل، ملاحظات حول مقال (اين العراق من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر)، الصباح الاقتصادي، 2007.
19. عمران، ستار جبار، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاديات الدول النامية للمدة من 2003-2010، بحث منشور في مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 95، 2013.
20. كريم، على، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية وتطوير قطاع النفط العراقي، العراق، بحث منشور في مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد 12، 2012.
21. المهاني، محمد خالد، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة الدورة التحضيرية، 2013.
22. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، النشرات السنوية للمدة (2004-2019).
23. الحمش، منير، اشكالية الاندماج بالاقتصاد العالمي، (www.iraqcp.org/fakri)
24. العاني، قتيبة عبدالرحمن، الاندماج المالي الدولي (https://www.albayan.ae/economy).
25. قبسة، طه محمد بامكار، مؤشرات التنمية المستقلة، 2012، www.Sudaneseonline.com.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Oussama, Kannan, The Palestinian Economy; Recent Experience and Prospects in 2010, Palestinian center, washinton, 2010.